

دلالة العلم الحديث في المشروع الحضاري العربي

أ.د. الغالي أحرشاو

رئيس مسلك علم النفس

جامعة محمد بن عبد الله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ظهر المهراز - فاس - المغرب

لا جدال في أن العلم بمفهومه الحديث أصبح يشكل أحد المقومات الأساسية للتقدم الحضاري الشامل. فهو وحده القادر على تجسيد إبداعات العقل البشري وعلى توسيع آفاق معارفه وعلى تحقيق مطامحه وتطلعاته. فبفعل اتجاهه نحو المستقبل، قصد التقيب عن الحقيقة والبحث عن كل ما هو جديد، نجده في حالة نمو وتطور متجددين، يخاطب باستمرار الطبيعة والتاريخ والإنسان ويكتف بانتظام من اختراعاته ومنجزاته في كنف محيط اجتماعي مدني، هو الذي يدعمه ويؤطره عن طريق مؤسسات علمية أنشئت خصيصا لهذا الغرض. ومن هنا أصبح الاقتناع السائد هو أن المعادلة بين التقدم العلمي والتطور الحضاري صحيحة ومؤكدة، خاصة وأن العلم الحديث لم يعد كما كان في السابق علما نخبويا، بل أضى يمثل نشاطا جماعيا عاما له أبعاده الإنسانية ووظائفه الحضارية.

على أساس هذا التحديد المقتضب لأهمية العلم الحديث ووظيفته الحضارية، سنعمد في هذا الفصل إلى مقارنة موضوع "دلالة العلم الحديث في المشروع الحضاري العربي"، مقارنة تركيبية تزوج بين تقرير وقائع وحقائق وبين تقديم آراء وأفكار كلها تشخيص وتجسيد لموقع العلم الحديث في المجتمع العربي ولدوره في تحقيق بعض مظاهر المشروع الحضاري العربي المنتظر. ولضرورات منهجية صرفة، رأينا ضرورة توزيع مضامين هذه المقارنة على ثلاثة مستويات للتحليل:

1.1.1. على مستوى التأسيس والممارسة

ما هي مظاهر استيطان العلم الحديث في البلاد العربية؟ وما هي احتمالات تأسيسه وممارسته على الوجه المطلوب؟

كثيرة هي المقاييس الموضوعية التي أصبح الاعتماد عليها شرطا أساسيا لمعرفة مدى تغلغل العلم الحديث في مجتمع من المجتمعات، وفي مقدمتها: عدد الاختراعات والاكتشافات المنجزة وعدد المعاهد والمراكز العلمية ثم عدد المؤسسات والجمعيات الممولة للبحث، فضلا عن عدد المساهمات الإبداعية.

وفي الواقع إن كل هذه المقاييس تشير إلى أن مقومات العلم الحديث وإجراءاته الأساسية لم تترسخ بعد في المنطقة العربية. والقرائن التي توضح هذا الأمر كثيرة ومتنوعة، يكفيها أن نمثل لها بالموشرات الثلاثة التالية:

1- رغم مرور ما يزيد على قرن ونصف على انفتاحنا عن العلم الحديث، ورغم أن إرسال بعثات الباحثين إلى الدول الغربية قصد التكوين، قد بدأ منذ أوائل هذا القرن وما يزال مستمرا إلى اليوم، فالملاحظ أن الجامعات والمعاهد التي تدرس هذا العلم ماتزال في شبه عزلة عن الواقع الاجتماعي وعن مقوماته الأساسية. فهي ماتزال عاجزة عن تدريسه وتوظيفه في معالجة بعض المشكلات التي يواجهها الإنسان العربي، بمعزل عن الاستشارة الأجنبية وخبرتها العلمية المتطورة. والحقيقة أن مَرَدَّ هذا القصور يتجلى في أحد جوانبه في غياب التخطيط التربوي الدقيق، المدعم بالبرامج والمناهج التعليمية التي تساهم في مستجدات التقدم العلمي المعاصر.

2- رغم مرور عدة عقود على تعرف الدول العربية على التكنولوجيا العلمية كأداة إنتاجية متطورة، حيث اختارت طريق نقلها من الغرب عوض العمل على إنتاجها محليا، والكل يعرف المبالغ المالية الهائلة التي كانت وماتزال تنفق في هذا الإطار، إلا أن هذا التعرف المشروط بالنقل قد واجهته صعوبات شتى وعلى رأسها: الافتقار إلى القاعدة العلمية القادرة على ملاءمة هذه التكنولوجيا مع حاجيات البيئات المحلية وعلى استيعاب مضامينها ومسايرة تطوراتها المتتالية ومستجداتها المتنامية. ومن هنا كان اللجوء وما يزال إلى الخبرة الأجنبية حتى في أبسط المشاكل، بحيث أصبح هناك نوع من الانفصام الواضح بين قطاع الإنتاج والقاعدة العلمية المحلية، وبالتالي تهميش البحث العلمي العربي الذي لا تتجاوز نسبة المبالغ المالية المخصصة له من الدخل القومي العربي (0.5 %)،

في حين أن النسبة التي تفردتها الدول المتقدمة لهذا الغرض تتجاوز (2%) (سلمان: 1993، 13).

3- فضلا عن المؤشرين السابقين، يمكن الإقرار بأن العلم كأداة للتقدم الحضاري، ما يزال بعيدا كل البعد عن أداء وظائفه العلمية والعملية في البلاد العربية. ففي الوقت الذي يتكاثر فيه عدد الجامعات والمعاهد العلمية ويزداد فيه عدد حاملي الشهادات العلمية العليا، وفي الوقت الذي تخصص فيه لبرامج التعليم والتكوين ميزانيات ضخمة ولنقل التكنولوجيات المتطورة مبالغ مالية هائلة، في الوقت نفسه نجد مساهماتنا الفعلية في الثورة العلمية ومنجزاتها التكنولوجية ضئيلة وضئيلة جدا، إن لم نقل منعدمة. وهكذا يبقى الحلم الذي كان وما يزال يراودنا نحن العرب، أعني حلم تحقيق التقدم العلمي والتطور الحضاري، بعيد المنال دون أن ندري متى وكيف سيتحقق.

1.1.2. على مستوى التأصيل والتوظيف

صار من المؤكد أن ازدهار العلم في أي مجتمع كان يشكل نتيجة حتمية لازدهار ظروف وشروط إنتاجه. فكلما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية مناسبة أكثر وكلما كانت الشروط السياسية والثقافية ملائمة أكثر، إلا وزاد احتمال بناء علم أكثر فاعلية وأكثر مردودية. فالمعادلة بين نجاعة هذه الظروف والشروط وبين فاعلية الاختيارات التي تحكمها وتؤطرها أصبحت بمثابة الشرط الرئيسي الذي تستند إليه كل المجتمعات المتقدمة لتحقيق معادلة أسمى بين التطور العلمي والتقدم الحضاري. ومن هنا تأتي أهمية طرح السؤال حول إلى أي حد نجحت الدول العربية في تهييء مثل هذه الظروف والشروط قصد تأصيل العلم الحديث وتوظيف منجزاته في خدمة التقدم الحضاري المرغوب؟

لا نسعى من طرح هذا السؤال المحوري، الدخول في متاهات الاستتطاق المكثف لمجمل التفاصيل المرتبطة بالظروف والشروط السابقة الذكر؛ إذ أنه حتى وإن حاولنا ذلك فإن الهدف المحدد للقضية المطروحة في هذا المستوى لن يسمح بذلك. لهذا إن مسعانا لن يتجاوز في هذا النطاق حدود الاستحضار المقتضب لبعض الأفكار التي نرى فيها إمكانية التشخيص الدقيق للشروط والاختيارات واللازمة لتأصيل العلم الحديث وتطوير مضامينه وأبعاده، وهي أساسا ثلاث أفكار رئيسية:

1- مفاد أولها أن العلاقة بين ازدهار العلم والظروف المجتمعية المطابقة لتأصيله وتطويره كانت ولا تزال علاقة وطيدة. فهذه مسألة لا يجادل فيها أحد؛ إذ أن المستوى الهائل الذي بلغته الدول المتقدمة في هذا المجال، أعني مجال التقدم العلمي، لم يكن نتيجة قرار عشوائي أو موقف اعتباطي، بل هو حصيلة اختيار مدروس، قوامه أن الدخول إلى غمار ممارسة العلم الحقيقي يستلزم أولاً وقبل كل شيء توفير عدد من الظروف والشروط المتفاعلة والمتكاملة، وفي مقدمتها: الرقي الاجتماعي والرخاء الاقتصادي ثم الاختيار السياسي والازدهار الثقافي.

ولو نظرنا في ظل هذا التحديد إلى موقع العلم الحديث في المجتمع العربي، فإن أبرز قضية ستواجهنا، وربما أطرفها، هي التذبذب في الآراء والأفكار المسبقة التي يتطوع البعض من حين لآخر بترويجها والدعوة إلى تبنيها قصد الانتقال بالسياسة العلمية العربية من مرحلة الجمود والاتكال والاستهلاك إلى مرحلة النشاط والاستقلال والإنتاج. وهي الآراء والأفكار التي نجدها تتوزع وفق اتجاهات متباينة المنطلقات والتصورات ومحدودة الآفاق والأبعاد، تترجمها بشكل خاص ثلاثة مواقف أساسية. ينص أصحاب أولها على أن بناء العلم العربي الحديث يجب أن يتم عبر العودة اللامشروطة إلى التراث العربي الخالد وإرثه العلمي الزاهر. ويؤكد أصحاب ثانيها على أن الانتقال بالعلم العربي من مرحلة جموده وعقمه إلى مرحلة حيويته ونشاطه، يستدعي سن سياسة اقتصادية محكمة لأن توفير المال اللازم هو الكفيل بتحقيق هذا الانتقال. أما أصحاب الموقف الثالث فيرون أن زرع العلم الحديث في الوطن العربي أمر مشروط أولاً وأخيراً بنهج سياسة تربوية مضبوطة، قوامها تطوير البرامج والمناهج التعليمية وإنشاء المؤسسات والمراكز العلمية الكفيلة باحتواء العلم الحديث واستثمار نتائجه.

ورغم ما قد يبدو من وجهة على المبررات التي يقدمها دعاة كل موقف من هذه المواقف الثلاثة، خاصة وأن الهدف واحد ألا وهو بناء العلم العربي المأمول، إلا أن الشيء المزعج الذي لا يمكن قبوله هو الاعتقاد في أن استحضار منجزات التراث العلمي العربي، أو المراهنة على سن سياسة اقتصادية محكمة، أو التعويل على نهج سياسة تربوية مضبوطة، سيضمن شرط الإقلاع العلمي الحقيقي، المشبع بروح الاكتشاف والإنتاج، والهادف إلى تحقيق التطور والتقدم المنشودين. نقول هذا لأننا ندرك حق

الإدراك أن كل من يرى في توظيف أحد هذه المواقف، الشرط الملائم لزرع العلم الحديث في المجتمع العربي، إنما يعتقد في تحقيق وهم زائف أو سراب خادع. فالبناء العلمي الحقيقي والازدهار العلمي الفعلي، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا يتحققان إلا بتوفير الظروف والشروط اللازمة لذلك والتي تتحدد أساساً في نهج سياسة علمية واضحة المعالم، تحكمها اختيارات وقرارات حاسمة المفعول، يتفاعل فيها كل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، وإن كلا من العاملين السياسي والثقافي يحظيان بمقعد الشرف في هذا النطاق.

2- ومؤدى ثانيها أنه إذا كان العلم الحديث يعني أساساً الاتجاه نحو المستقبل والبحث عن كل ما هو جديد، وبالتالي التوغل في أعماق الطبيعة والتاريخ والإنسان قصد تحقيق التقدم الحضاري المرغوب، فإن هذا التحديد ما يزال غير وارد في استعمالنا نحن العرب لمفهوم العلم ولممارستنا له ولتوظيفنا لنتائجه. فالعلم عندنا ما يزال ينظر إليه كنظام من الأفكار والمعارف أو كنسق من المعلومات والأخبار التي تستوجب التدريس قصد الحفظ أو التطبيق قصد المران، وبالتالي فإن الأمر لا يستحق منا تجاوز هذه الحدود، لأن العلم الحقيقي بجميع منتجاته ومنجزاته التكنولوجية وبمختلف معداته وأجهزته المخبرية أصبح في متناولنا وبإمكاننا أن نستهلكه ونوظفه دون أن نكلف أنفسنا عناء إيداعه وإنتاجه. وقد كانت لهذا التوجه في النظر إلى مفهوم العلم ودلالاته آثاره العميقة في تعزيز الذهنية الاستهلاكية التواكلية وفي تعميق الخلل الذي كان وما يزال يحيط بواقع العلم عندنا ويحد من احتمالات تأسيسه ونشره ومن إمكانيات ممارسته واستثماره.

3- وقوام ثالثها أن ازدهار العلم الحديث، ومنذ ثورة غاليليه العلمية وما رافقها من اكتشافات وتطورات هائلة في مجال العلوم الفيزيائية والبيولوجية والرياضية والإعلامية، وهو ينمو ويتطور في كنف محيط اجتماعي مدني، هو الذي يؤطره ويدعمه عن طريق مؤسسات علمية مطابقة لأهدافه الحاضرة وتوجهاته المستقبلية. فالتقدم العلمي، وخاصة في بعده التجريبي، كان وما يزال، في كل المجتمعات المتقدمة التي تمارس العلم الحق وبالنسبة لكل الأنظمة السياسية التي جعلت من العلم هدفها الأول والأخير، مشروطاً بحدود معقولة من التمدين والتثقيف والعقلنة، وهي التي تعطيه معناه الحقيقي وتفسح المجال أمامه لبلوغ الأهداف المرسومة لممارسته وتوظيفه. وفي غياب هذه الحدود، كما

هو الحال بالنسبة للدول العربية، حيث يطغى النشاط العلمي الفردي على النشاط العلمي الجماعي ويتغلب الجو الثقافي الشعبي على الجو الثقافي المدني وتتفوق العقلية الخرافية الاستهلاكية على العقلية العلمية الإنتاجية، يصبح العلم والدعوة إلى التسلح بالعقل العلمي مجرد شعار فضفاض، عديم الفاعلية والمردودية، رغم كل ما يستنزف من مبالغ مالية هائلة على مستوى نقل مبدعاته ومنجزاته التكنولوجية.

3.1.1. على مستوى العوائق والحلول

رغم أن اهتمامنا في التحليل السابق بمحاولة تشخيص أبرز الظروف والشروط اللازمة لتأصيل العلم الحديث وتوظيفه في البلاد العربية، لم يكن بدافع الوصول إلى التحديد النهائي لأهم الإجراءات وأنجع الوسائل المطابقة لذلك، إلا أن الخلاصة الأساسية التي يمكن الخروج بها من ذلك التحليل هي أن هناك ارتباطاً من نوع سببي كبير بين محدودية تلك الظروف والشروط وبين فشل السياسة العلمية العربية في تحقيق بعض ملامح الثورة العلمية العربية المنشودة وفي تجسيد بعض مظاهر المشروع الحضاري العربي المنتظر. وبالاستناد إلى مضامين هذه الخلاصة التي تشكل نوعاً من الإقرار الصريح بوجود عدد من العوائق والصعوبات التي تواجه السياسة العلمية العربية وتحد من حركيتها وفعاليتها، سنعمد في المستوى الثالث والأخير من هذا الفصل إلى البت في فحوى هذه العوائق وفي احتمالات تجاوزها، وذلك من خلال التركيز على بعدين اثنين:

1- أولهما يتعلق بالواقعة التي مفادها أن العلم الحديث، ولكي يتغلغل في مجتمع ما ويتجذر في بنياته وقطاعاته ومؤسساته، لا بد له من عقلية مطابقة قائمة أولاً وقبل كل شيء على خطة علمية رصينة. فكل المجتمعات التي قطعت أشواطاً هامة في مجال ممارسة العلم الحقيقي وتسخير اختراعاته ومنجزاته للتقدم الإنساني والتطور الحضاري، أبانت في وقت من الأوقات أن السبيل إلى ذلك يتجلى أولاً وأخيراً في نهج خطة علمية مضبوطة، تؤطرها إرادة سياسية محكمة القرارات والاختيارات، جاعلة من مسألة توطين العقلية العلمية المنتجة وكل ما يرافقها من تحولات على مستوى التصرفات والممارسات والذهنيات، هدفها الأول ومبتغاها الأمل.

والسؤال المطروح هو: ما موقع السياسة العلمية العربية من هذه الأساليب والخطط ومن هذه الاختيارات والقرارات؟

في الواقع أن كل الدلائل والمؤشرات تؤكد أن هذه السياسة ما تزال دون المستوى الذي يؤهل المجتمع العربي لاحتواء العلم الحديث واستيعاب مفاهيمه، وإنشاء المؤسسات العلمية المطابقة لتوطينه والاستفادة من منجزاته واختراعاته. ومن هنا تتبدى وتتبخر آمال وأحلام كل الذين يعتقدون أن مسألة توطين العلم الحديث في المجتمع العربي موقوفة بالدرجة الأولى على نهج سياسة تربوية هادفة، قوامها إنشاء المؤسسات التعليمية والتكوينية القادرة علي تلقين العلوم والمعارف وعلى تغيير التصرفات والممارسات وعلى تعديل السلوكات والعقليات. فالمهم، ليس في توجيه كل الجهود إلى إنشاء أكثر ما يمكن من هذه المؤسسات، وما أكثرها عندنا، بل الأهم يتحدد فيما تعتمده هذه الأخيرة من مضامين علمية وما تنشره من معارف ثقافية. فإذا كانت محدودة الغايات والأهداف، ترجح العقلية الخرافية الاستهلاكية التواكلية علي العقلية العلمية الإنتاجية المستقلة، أصبحت عائقا أمام إنتاج العلم وتوظيف مبتدعاته، أما إذا كانت واضحة الأغراض والأبعاد، تنبني علي العقلية العلمية الإنتاجية المستقلة عوض العقلية الخرافية الاستهلاكية التواكلية، فإن العوائق التي تواجه عملية توطينها للعلم والاستفادة من منجزاته، قد لا تتعدى حدود بعض الصعوبات ذات الطابع الإنساني الذاتي العام والتي لا يتميز فيها مجتمع عن آخر إلا بفعل مدى استعداد باحثيه وعلمائه لممارسة العلم وتوظيفه (العروي: 1983، 148-149). ويعني هذا أن مسألة زرع العلم الحديث في المجتمع العربي ليست مشروطة في الأصل بنهج السياسات التربوية القائمة علي التشييد المتتالي لمؤسسات التعليم والتكوين وعلى النقل المتوالي للأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة؛ إذ مهما بنينا من مؤسسات ومعاهد ومهما جلبنا من أجهزة مخبرية ومعدات تكنولوجية، فإن كل ذلك لن يشكل البديل عن سن سياسة علمية دقيقة المنطلقات والاختيارات وواضحة الآفاق والأهداف، تحكمها إرادة قوية لبناء المشروع العلمي الطموح القادر على تغذية وتطعيم المشروع الحضاري العربي المأمول (بدران: 1988، 37-38).

- وثانيهما يرتبط بالفكرة التي سبقت الإشارة إليها، وهي أن العلم الحديث ولكي يستوطن مجتمعا ما ويتغلغل في بنياته وقطاعاته وهياكله، لا بد له من محيط اجتماعي

مديني، هو الذي يؤطره ويغذيه عن طريق مؤسسات علمية عريقة، وهو الذي يتخذ من منجزاته ويجعل من اختراعاته الأداة الفعالة في نشر المعرفة العلمية وفي صياغة الذهن المطابقة والقادرة على التغيير وعلى تحقيق النقلة الحضارية المرغوبة.

في إطار هذا التحديد يمكن التساؤل: هل المجتمع العربي في بعده المدني مستعد اليوم لتشييد مؤسسات علمية قابلة لاستيعاب مضامين العلم الحديث ولنشر معارفه وبالتالي الاستفادة من نتائجه؟ قد يكون من باب المغالطة المكشوفة لو ذهبنا إلى القول إن هذا الاستعداد أصبح قائم الذات، وذلك لسبب بسيط وواضح هو أن المجتمع العربي، ورغم كل ما يعرفه من ازدهار في مجال البناء والعمران ومن تطور في مجال تشييد المدن الضخمة التي تضاهي أحيانا مدن بعض الدول المتقدمة، لا زال بعيد التهيؤ والاستعداد لتأسيس مؤسساته العلمية المستقلة القادرة على الانتقال به من الممارسة العلمية الترفيحية إلى الممارسة العلمية الفعلية ومن العقلية الخرافية الاستهلاكية إلى العقلية العلمية الإنتاجية. فهو ما يزال بعيد الاستعداد والتهيؤ للدخول بالإنسان العربي في متاهات المعرفة العلمية الحقة التي أضحت تشكل وبدون منازع الرهان الفعلي والضروري لكل تقدم حضاري.

المراجع

- سلمان، رشدي سلمان (1993)، أزمة البحث العلمي في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد: 75.
- العروي، عبدالله (1983)، ثقافتنا في ضوء التاريخ، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- بدران، ابراهيم (1988)، حول مفاهيم العلم في العقلية العربية، المستقبل العربي العدد: 116.